اليورو العملة الأوروبية الموحدة وآثارها على الاقتصاد الأوروبي (١-٤)

د . توفيق المراياتي

يحتاج القارئ العربي الى التعرف على ابعاد الحدث العالمي المتعلق بميلاد عملة دولية جديدة في أوربا الغربية هي (اليورو) لتنافس الدولار الامريكي وتنهي سيطرته على النظام النقد الدولي . ومن المهم ايضا ان يتعرف رجال المال والاقتصاد والتمثيل التجاري والخارجية والمديرين والمصدرين والمستوردين والعاملين في البنوك وبورصة الاوراق المالية وشركات التأمين والباحثين وطلبة الجامعات على هذه التجربة الأوربية وعلى العملة الأوربية الجديدة وآثارها المستقبلية على الاقتصاد الأوربي نفسه وعلى الاقتصاد العالمي وعلى مستقبل نظام النقد الدولي وكذلك التعرف على آثارها على الاقتصاديات العربية من الجوانب المختلفة مثل اثارها على التجارة الخارجية العربية لاسيما تجارة النفط واسعار الصرف وسعر الفائدة والاحتياطات الدولية في البنوك المركزية و أثارها على النظام المصرفي وبورصة الاوراق المالية وحركة العمالة الأوربية.

ومن المهم ايضا ان يتعرف المواطن العربي الذي يحلم بالوحدة العربية ومن يعملون في مجال العمل العربي المشترك على الدروس المستفادة من التجربة الأوربية منذ بدايتها وحتى صدور (اليورو) في كانون الثاني عام ١٩٩٩ وخلال العام الاول بعد صدوره ، وذلك على أمل ان نصل نحن العرب الى ما وصلت اليه أوربا الموحدة وذلك قبل فوات الاوان وحيث لا ينفع الندم . ومن المهم ان يتعرف القارئ العربي على رحلة الوحدة النقدية الأوربية من حيث اهدافها ومراحلها والاجراءات التي اتخذتها اوربا لتضمن الوصول الى اصدار عملة موحدة .

ولرغبة الدول الأوربية في تحقيق مزيد من الاندماج الاقتصادي بينهما قررت هذه الدول انشاء اتحاد نقدي بينها ، وذلك لاستكمال جوانب الوحدة الاقتصادية والتوصل الى آلية التنسيق بين السياسات المالية والنقدية في هذه الدول وتحقيق درجة عالية من الاستقرار النقدي وزيادة قدرة هذه الدول على مواجهة الاضطرابات التي يمكن ان تتعرض لها اسواقها النقدية والمالية بسبب تغيرات اسعار الصرف .

وقد بدأت الدول الأوربية التفكير في انشاء النظام النقدي الأوربي اواخر الستينيات ، وذلك في اعقاب انهيار النظام النقدي الأوربي وما صاحب ذلك من مشاكل . ففي عام ١٩٦٩ تم تشكيل لجنة أوربية انطلقت بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية بين الدول الأوربية بصورة تدريجية . وبعد انتهاء هذه اللجنة من اعمالها ووضع تصورها في هذا الشأن ، قامت بتقديم تقريرها في عام ١٩٧١ الى المجلس الأوربي حيث أوصت بانشاء اتحاد نقدي أوربي على عدة مراحل تتراوح بين ٧-١٠ سنوات . وأوصت اللجنة بتطبيق هامش اسعار صرف بين العملات الأوربية يتراوح بين ٦٪ ولكن قبل البدء في تنفيذ توصيات اللجنة ، وفي عام ١٩٧١ أعلنت الولايات المتحدة الامريكية قرارها الخاص بوقف تحويل الدولار الى ذهب، وقد احدث هذا القرار ازمة على النظام النقدي العالمي وسارعت دول الجماعة الأوربية ببحث أبعاد هذه الازمة عليها واتفقت على الالتزام بهامش ٢,٢٥٪ بالنسبة لاسعار صرف عملاتها مقابل الدولار وبهامش ؟ ١,٢٥٪ بالنسبة لاسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض وقد اطلق على هذا النظام (نظام الثعبان داخل النفق)". "Snake in the tunnel

وبعد ان بدأت الجماعة الاوربية في العمل بنظام الثعبان داخل النفق قامت بريطانيا ١٩٩٢ بالأعلان عن تعويم عملتها الجنيه الاسترليني وذلك بسبب التدهور الشديد في قيمتها لعمليات المضاربة الواسعة على هذه العملة ، أعقب ذلك انخفاض شديد في اسعار صرف الليرة الايطالية والكرون الدنماركي وحدث اضطراب واسع في اسواق المال الأوربية ، وشكل ذلك اعلاناً عن انهيار نظام الثعبان داخل النفق وذلك في عام ١٩٧٣ ولذلك اجتمعت دول الجماعة الأوربية في بروكسل في اذار ١٩٧٩ وذلك للاتفاق على انشاء نظام نقدي أروبي جديد يتلافى عيوب نظام الثعبان داخل النفق ، وفي عام ١٩٨٩ قرر المجلس الأوربي ان يبدأ المرحلة الأولى من الاتحاد النقدي في تموز ١٩٩٠ ، وأن يتم خلال هذه المرحلة انضمام عملات الدول الاعضاء الى آلية سعر الصرف مع السماح بهامش تذبذب يتراوح بين ٢,٢٥ ٪ كما تم الاتفاق على ان يتم التركيز خلال هذه المرحلة على تحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي بين الدول الاعضاء ، وان يتم تقوية دور اللجنة المكونة من محافظي البنوك المركزية بصفتها تمثل النواة الاساسية للبنك المركزي الأوربي المتوقع أنشاؤه عام ١٩٩٨ .

وفي شباط عام ١٩٩٢ عقدت الدول الاعضاء في الاتحاد الأوربي مؤتمر قمة في (ماسترخت) حيث تم التوقيع على اتفاقية جديدة عرفت باتفاقية (ماسترخت) ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في تشرين الثاني ١٩٩٣ بعد التصديق عليها واعلان قيام الوحدة الاقتصادية بين الدول الأوربية .

ومن الملاحظ ان هذه الاتفاقية قد ركزت في محورها الاقتصادي على قيام السوق الأوربية الموحدة من خلال أحداث تقارب بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء والوصول الى وحدة نقدية تسمح بالتعامل بعملة نقدية واحدة ، وان يتم تنسيق السياسات المالية والنقدية من خلال بنك مركزي أوربي واعتبار هذا البنك بمثابة مؤسسة ذات سلطة فوق قومية (suber national)تكون قراراتها ملزمة للدول الاعضاء .

والمرحلة الاخيرة لقيام الوحدة النقدية الأوربية التي نصت عليها اتفاقية (ماسترخت) تبدأ مع عام ١٩٩٩ حيث يتم الاعلان عن ميلاد وحدة النقد الأوربية وتم تثبيت اسعار صرف عملات الدول المشاركة في النظام النقدي بصورة نهائية غير قابلة للتعديل ، ويصاحب ذلك أنشاء النظام الأوربي للبنوك المركزية (E.S.C.B.) الذي يضم كل البنوك المركزية للدول الاعضاء ، ويقوم بالاشراف على هذا النظام (البنك المركزي الأوربي) الذي يمثل السلطة النقدية فوق القومية .

أهداف النظام النقدي الأوربي

يعد النظام النقدي الأوربي آلية لتحقيق الوحدة النقدية الأوربية والتي تعد بدورها أهم حلقات الوحدة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوربي حيث أن وجود نظام نقدي موحد سيؤكد هذه المرحلة الاقتصادية وسيحد من الازمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الاعضاء ، لاسيما في المجال النقدي والمالي ومن ثم تتاح الفرصة لدول الاتحاد الأوربي لتحقيق اهدافها الاقتصادية ، وخلق كيان اقتصادي يحقق نوعاً من التوازن النقدي العالمي مقابل الدولار الامريكي . الى جانب ذلك تسعى الدول الاعضاء الى تحقيق مجموعة من الاهداف من وراء هذه الوحدة النقدية هي : -

-خلق سوق مالي واسع يقوم على أسس موحدة

- ايجاد دور فعال للعملة الأوربية (اليورو) على المستوى الدولي .

- إتباع سياسة نقدية واحدة في الاتحاد الأوربي بالتوازن مع السياسة التجارية والزراعية المشتركة في الاتحاد الأوربي .

- تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات اسعار الصرف بين عملات الدول الاعضاء وتأثيراتها السلبية على أداء الشركات ، وحركة رؤوس الاموال وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو .

المعايير الاقتصادية المطلوبة للانضمام للوحدة النقدية الأوربية

لقد حددت اتفاقية ماسترخت مجموعة من المعايير الاقتصادية كشروط للانضمام الى النظام النقدي الأوربي والعملة النقدية الموحدة بحيث تقوم الدول بتحقيقها قبل الانخراط في هذا النظام . وهذه المعايير هي :

١-عدم تجاوز معدل التضخم في الدولة حدود ١,٥ ٪ من متوسط معدل التضخم في اكثر ثلاث دول من دول الاتحاد تمتعا بالاستقرار في الاسعار .

٢-الا يتجاوز عجز الموازنة في الدولة حدود ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي لها.

٣-الا يتجاوز إجمالي الدين العام للدولة نسبة ٦٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي لها .

٤-يجب ان لا تتجاوز معدلات الفائدة طويلة الاجل في الدولة حدود ٢٪ من متوسط هذا المعدل في اكثر من ثلاث دول من دول الاتحاد تمتعا بالاستقرار في الاسعار .

وقد نجحت معظم الدول الاعضاء في تحقيق هذه المعايير عدا دولة اليونان ، حيث كان معدل التضخم المتحقق لديها ٥,٢٪ وكذلك عجز موازنتها الى ناتجها المحلي الاجمالي ٤٪ . و يلاحظ الشيء نفسه في معدل الفائدة ، حيث بلغ آنذاك نحو ٩,٨٪ . اما بالنسبة لمؤشر نسبة الدين العام الى الناتج القومي الاجمالي ، فقد زادت في معظم الدول الاعضاء عن النسبة المتفق عليها وبرغم ذلك فقد تمت الموافقة على دخول الاتحاد الأوربي الى النظام النقدي الأوربي استنادا الى النجاح الذي حققته هذه الدول في بقية المؤشرات والشروط التي حددتها اتفاقية ماسترخت .

أزمات النظام النقدي الأوربي

من الملاحظ ان النظام النقدي الأوربي قد حافظ منذ نشأته وحتى الآن على استقرار اسعار الصرف لعملات الدول الاعضاء وذلك برغم قيام الاتحاد الأوربي بتغيير اسعار التعامل للعملات الأوربية مقابل العملات الاخرى عدة مرات ، ولكن برغم هذا الاستقرار النسبي الا ان النظام النقدي الأوربي قد تعرض لعدة ازمات ، واهمها :

١-في آب من عام ١٩٩٢ قام البنك المركزي الالماني برفع سعر الفائدة على المارك الالماني وذلك بغرض مواجهة ارتفاع معدل التضخم ، ولزيادة الائتمان لمواجهة تكاليف الوحدة الالمانية ، وقد ترتب على ذلك حدوث زيادة كبيرة في تدفق رؤوس الاموال من الولايات المتحدة مما ادى بالتالي الى ارتفاع قيمة المارك الالماني بصورة ملموسة ، وفي ظل حالة الركود التي كان يعاني منها الاقتصاد البريطاني ، وارتفاع معدلات البطالة حدث تدهور في معدل صرف الجنيه الاسترليني مما جعل البنك الالماني يضطر الى رفع سعر الفائدة على الجنيه الاسترليني مرتين ، وان يقوم بشراء (١٠) مليارات جنيه استرليني ، وذلك للمحافظة على سعر الصرف ، ولكن فشلت كل هذه المحاولات ، وانتهت بخروج بريطانيا من النظام النقدي الأوربي .

وقد حدث ايضا بسبب تدفقات رؤوس الاموال الامريكية الى المانيا تراجع في تدفقات الاموال الى البنوك الايطالية وحدوث عجز في ميزان المدفوعات الايطالي وصاحب ذلك ارتفاع معدلات التضخم في ايطاليا وفي معدلات البطالة وعجز الموازنة ، وتدني معدل النمو، وقد ادت هذه الظروف مجتمعة الى تراجع سعر صرف الليرة الايطالية بصورة ملحوظة مما ادى الى خروجها من النظام النقدي الأوربي .

٢-تعرض الفرنك الفرنسي لمضاربة شديدة في عام ١٩٩٣ وحدث تراجع مفاجئ في سعر صرفه امام المارك الالماني ، وقد طالبت كافة الاوساط الاقتصادية في اوربا والعالم البنك الالماني بخفض سعر الفائدة على المارك الالماني ، ولكن البنك لم يوافق على هذا الطلب مما اثر على العديد من العملات الأوربية وكان اكثرها تأثرا هو الفرنك الفرنسي ، ولعلاج هذه الأزمة اجتمعت لجنة محافظي البنوك المركزية للاتحاد الأوربي وكذلك وزراء المالية وتم الاتفاق على توسيع هامش تذبذب العملات الأوربية ليصل الى ١٥٪ لتلافي هذه الازمة ، واستثنى من ذلك عملة كل من المانيا وهولندة حيث تم أبقاؤهما عند هامش التذبذب القديم .

وقد أدت هذه الأزمات التي تعرض لها النظام النقدي الأوربي الى قيام جهات الاختصاص في الاتحاد الأوربي بمحاولة التعرف على الاسباب الحقيقية التي تسبب هذه الأزمات ، وكيفية تلافيها في المستقبل ، وقد اجمعت معظم الآراء على ان هناك مجموعة من العوامل أدت الى هذه الأزمات ، وهذه العوامل هي :

١-حالة الركود العام التي تصيب الاقتصاد العالمي وتؤدي الى تدهور الاوضاع الاقتصادية وخاصة تأثيرها على حركة التجارة العالمية ، ومعدلات النمو الاقتصادي ، وامتداد أثارها في النهاية الى اسعار صرف العملات الأوربية .

٢-النشاط الزائد لعمليات المضاربة في اسواق المال الدولية على عملات دول الاتحاد الأوربي سعيا وراء الربح .

٣-عدم وجود اقتناع من بعض دول الاتحاد الأوربي بالجدول الزمني لانتقال سلطة التحكم في السياسة المالية والنقدية من السلطات الوطنية الى المفوضية الأوربية وكذلك وجود تخوف من التأثير على السلطة الوطنية للدول الأوربية .

٤-عدم قدرة بعض الدول الاعضاء على تحمل الآثار السلبية لإنخفاض قيمة عملاتها الى اقل من الحد الادنى لهوامش التذبذب داخل نظام النقد الأوربي وهو ما حدث مع كل من بريطانيا وايطاليا في عام ١٩٩٢ وانتهى خروجهما من النظام النقدي الأوربي .

٥-وجود تفاوت ملحوظ في الاداء الاقتصادي للدول الاعضاء ينعكس في تفاوت كبير بين مؤشراتها الاقتصادية مثل التضخم وعجز الموازنة ، وسعر الفائدة وبالتالي وجود تناقض بين أهداف السياسة الاقتصادية في الدول الاعضاء و صعوبة في التنسيق بين هذه السياسات ، وهو ما ادى الى حتمية وجود نوع من التضارب في الاداء الاقتصادي للدول الاعضاء قبل دخولها في النظام النقدي الأوربي لتلافي مثل هذه الأزمات وليسهل التنسيق بين سياساتها الاقتصادية خاصة في المجال المالي والنقدي .

٦-عدم الوضوح في تعريف بعض المعايير المحددة كشرط للانضمام الى الوحدة النقدية الأوربية وخاصة ما يتعلق بتعريف دين القطاع العام وذلك بسبب اختلاف هيكل ومفهوم هذا القطاع من دولة الى اخرى وبرغم تدارك دول الاتحاد الأوربي لمعظم هذه العوامل خلال السنوات الاخيرة الا ان هذه الدول قد وقعت في تموز ١٩٩٧ على ميثاق الاستقرار الذي يهدف الى ضبط ايقاع السياسات المالية والنقدية لدول العملة الأوربية الموجودة بحيث يتم الحفاظ على التوازن بين الايرادات والنفقات العامة في هذه الدول وان يتم فرض عقوبات او غرامات مالية على الدول غير الملتزمة وذلك بهدف ضمان استقرار العملة وضمان استقرار النظام النقدي الأوربي .

موقف دول الاتحاد الأوربي من استيفاء شروط الانضمام الى اليورو ومشاركتها في آلية سعر الصرف الأوربي في مايس ١٩٩٨

الدولة	معدل التضخم ١٩٩٧	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ١٩٩٧	الديون كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ١٩٩٧	معدل الفائدة طويل الاجل ١٩٩٧	مشاركة في آلية سعر الصرف بداية مايس ١٩٩٨
المعدل المتفق عليه	٢,٧	٣,٠-	٦٠	٢,٨	
الدول المشاركة في الاتحاد النقدي					
ألمانيا	١,٤	٢,٧-	٦١,٣	٥,٦	نعم
فرنسا	١,٢	٣-	٥٨	٥,٥	نعم
إيطاليا	٢,٠	٢,٧-	١١١,٦	٦,٧	نعم
اسبانيا	١,٨	٢,٦-	٦٨,٥	٦,٣	نعم
هولندا	١,٨	١,٤-	٧٢,١	٥,٥	نعم
بلجيكا	١,٩	٢,١-	١٢٢,٢	٥,٧	نعم
النمسا	١,١	٢,٥-	٦٦,١	٥,٦	نعم
فنلندا	١,٣	١,٩-	٥٥,٨	٥,٩	نعم
البرتغال	١,٨	٢,٥-	٦٢	٦,١	نعم
إيرلندا	١,٢	٠,٩	٦٦,٣	٦,٢	نعم
لكسمبورج	١,٤	١,٧	٦,٧	٥,٦	نعم
اليونان	٥,٢	٠,٤-	١٠٨,٧	٩,٨	نعم
الدول التي مازالت خارج الاتحاد النقدي					
انكلترا	١,٨	١,٩-	٥٣,٤	٧	لا
السويد	١,٩	٠,٨-	٧٦,٦	٦,٥	لا
الدانمارك	١,٩	٠,٧-	٦٥,١	٦,٧	لا

Source: Deutsch Bank Research, Eroupes new currency, special Rebort, July, ١٩٩٨, p. ١٠.

الجدول اعلاه يوضح موقف دول الاتحاد النقدي الأوربي من استيفاء شروط الانضمام الى عملة اليورو التي حددتها اتفاقية ماسترخت وهي المعايير الاقتصادية الاربعة والتي مر ذكرها اعلاه .

نحو تأسيس مصرف اسلامي في البحرين برأس مال مليار دولار

المنامة-

ذكرت وكالة الانباء البحرينية ان مجموعة من المستثمرين فى مملكة البحرين تعتزم إنشاء مصرف اسلامي برأس مال مصرح به بقيمة مليار دولار أميركي، ورأس مال مكتتب قدره ١٠٠ مليون دولار المدفوع منها ٥٠ في المئة.

ونقلت الوكالة عن رئيس اللجنة المكلفة تنفيذ المشروع المصرفي البحريني عبد اللطيف عبد الرحيم جناحي قوله (إن اللجنة ستعلن قريبا بدء الاجراءات في تنفيذ المشروع الذي يعتبر الأكبر من نوعه في البحرين من حيث رأس المال، بعد الموافقة النهائية من السلطات النقدية البحرينية).

ودعا جناحي (رجال الأعمال والمستثمرين والمؤسسات الخليجية إلى المساهمة في تأسيس هذا المصرف الذي سيضم نخبة من المفكرين والمصرفيين ورجال الأعمال البحرينيين والخليجيين ويهدف الى تمويل المشروعات الناشئة في البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي).

وقال جناحي (إن فكرة إنشاء هذا المصرف تقوم على تأسيس مؤسسة مالية استثمارية تعمل وفق الشريعة الإسلامية في البحرين)، مضيفا (أن اختيار البحرين مقرا لإقامة هذه المؤسسة المتخصصة جاء بناء على الموقع الريادي للمملكة في المجال المصرفي والمالي والتي تعتبر المركز الرئيس للمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية في العالم).

وقال جناحي (ستكون مهمة المؤسسة تحقيق تجربة ريادية في المنطقة في مجال الاستثمار المباشر والاشتراك في تمويل المشروعات الجديدة بتزويد رساميل التوسعة للمؤسسات والشركات ذات النمو السريع باستخدام أحدث الوسائل والآليات).

وأشار إلى أن المؤسسة (ستقوم ببناء تحالفات استراتيجية مع بيوت الخبرة العالمية من أميركا وأوروبا في مجال تمويل الشركات الناشئة).

وفي نيسان ، اعلن رئيس مجلس ادارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية في البحرين الشيخ صالح كامل ان عدد البنوك وشركات الاستثمار الاسلامية ارتفع الى اكثر من ٢٧٠ مؤسسة اعتبارا من العام ١٩٩٨ حتى العام ٢٠٠١.

وقال كامل في مؤتمر صحافي عقد في المنامة في ختام اجتماع مجلس ادارة المجلس، ان اجمالي اصول هذه البنوك والمؤسسات (يزيد على ٢٦٠ مليار دولار في حين يصل حجم ودائعها الى اكثر من ٢٠٠ مليار دولار واجمالي عمليات التمويل والاستثمار ١٦٠ مليار دولار).

والمجلس الاعلى للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية تأسس قبل عامين في البحرين ويعمل في مجال الابحاث والمعلومات والتوعية الاعلامية وطرح منتجات مالية للصيرفة الاسلامية.

شركة الخطوط الجوية الكويتية تتوقع خسارة جديدة

الكويت-

تتوقع شركة الخطوط الجوية الكويتية (حكومية) خسارة قدرها ٢٨,٦ مليون دينار كويتي (٩٦,٩مليون دولار) للعام المالي الحالي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وهي المرة الرابعة عشرة التي تسجل فيها هذه الشركة خسارة خلال ٥١ سنة، بحسب بيان لمجلس الامة (البرلمان).

وتقدر النفقات بـ ٢٤٨,٩ مليون دينار (٨٤٣,٧ مليون دولار) فيما تقدر العائدات بـ ٢٢٠,٤ مليون دينار (٧٤٦,٨ مليون دولار).

وتقوم الحكومة الكويتية مبدئيا بتغطية عجز الشركة، الا ان البرلمان يرفض منذ ست سنوات التصديق على بياناتها المالية ما يحول دون تغطية عجزها من قبل الدولة.

وفي آذارالماضي وافقت اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الامة الكويتي على مشروع قانون قدمته الحكومة لتحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية المملوكة بالكامل للدولة، الى شركة مساهمة عامة كخطوة على طريق تخصيصها.

وطبقا لما قاله رئيس اللجنة البرلمانية النائب عبد الوهاب الهارون، فان الخطوط الجوية الكويتية تعاني من خسائر متراكمة تبلغ قيمتها حوالي ١٤٠ مليون دينار كويتي (حوالي ١,٨ مليار دولار).

ويأتي قرار اللجنة البرلمانية بعد ان سمحت الحكومة الكويتية في تشرين الثاني الماضي بانشاء ثلاث شركات طيران خاصة وفتح السوق المحلية للمنافسة.

وخلال العام المالي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ الذي انتهى في ٣١ آذار الماضي، تمكنت شركة الخطوط الجوية الكويتية من خفض خسارتها التي كانت مقدرة بـ ١٥٢,٢ مليون دولار الى ٩٨,٣ مليون دولار، اي بنسبة ٣٥,٤ ٪ وذلك بفضل ارتفاع عائداتها.

وكانت سجلت قبل عام خسارة قدرها ١١٢,٩ مليون دولار اثر اعتداءات الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة وتوقعات اندلاع الحرب في العراق.

وفي العام المالي ١٩٩٩-٢٠٠٠، حققت الشركة اولى ارباحها التي بلغت٧٧,٢ مليون دولار بعد ان كسبت ٧٩٥ مليون دولار اثر دعوى ربحتها ضد شركات تامين.

وكانت الشركة اضطرت الى ان تستدين١,٤ مليار دولار لشراء اسطول جوي جديد بعد تدمير طائراتها وخسارة ٨٦٪ من راسمالها اثناء الاجتياح العراقي للكويت (آب ١٩٩٠ وشباط ١٩٩١).

وتحظى الشركة حاليا باسطول من ١٥ طائرة ايرباص وطائرتي بوينغ ٧٧٧، وقدرت اصولها العام الماضي بملياري دولار.

تسوية حول الدين العام في لبنان وتحذير من ازمة مالية جديدة

بيروت-

وافق رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري على تسوية بشان اعادة جدولة قسم من الدين العام، لكنه حذر بقوة من ازمة مالية جديدة في لبنان اذا لم تطبق بسرعة مجموعة من الاصلاحات، كما افاد مصدر رسمي.

واعلن وزير طلب عدم الكشف عن هويته لوكالة فرانس برس ان (الحريري ابلغ مجلس الوزراء ان الدين العام الذي يبلغ اليوم حوالي ٣٥ مليار دولار، سيصل الى ٤٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٧ اذا لم نعمد الى تطبيق اصلاحات مالية).

وادلى الرئيس الحريري بهذه التصريحات اثناء جلسة خاصة للحكومة مخصصة لبحث تسديد سبعة مليارات دولار من قروض سندات اليوروبوند التي يستحق سدادها في ٢٠٠٥و٢٠٠٦.

وبموجب هذه التسوية، سيتم ابدال سندات اليوروبوند وحدها التي تستحق في ٢٠٠٥ باصدارات جديدة لسندات تستحق بعد خمسة اعوام، كما افاد مصدر رسمي الجمعة.

وهذه العملية التي يطلق عليها اسم (سواب)، ستطبق قبل ايلول القادم ، اي قبل نهاية ولاية الرئيس اللبناني اميل لحود الذي يروج لهذه الفكرة.

واضاف المصدر انه تم ارجاء عملية (سواب) تتعلق باصدارات جديدة لسندات تستحق في العام ٢٠٠٦، الى مطلع العام المقبل، اي بعد الانتخابات الرئاسية.

وكشف الوزير (ان التسوية هيأتها دمشق التي تؤيد مواقف لحود في هذه الاونة).

وكان لحود اقترح في مطلع حزيران الحالي اعادة جدولة قسم من الدين باصدار سندات تستحق بعد فترة طويلة، وهذا ما رفضه الحريري ووزير المالية فؤاد السنيورة اللذين اعتبرا ان ذلك سيؤدي الى كلفة اضافية واشارا الى ضرورة الالتزام دون تأخير باصلاحات اقتصادية (ولا سيما عمليات الخصخصة) بهدف الحد من عبء الدين الذي يزداد بوتيرة متسارعة جدا.

وقد ادت ادارة خدمة الدين المرتفعة الى زيادة حدة المعركة بشان تمديد ولاية الرئيس لحود التي تنتهي في تشرين الثاني القادم.

ويعارض الحريري فكرة التمديد التي لم تحسم سوريا موقفها منها بعد.